مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975
اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7036
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥

الاستاذ المساعد الدكتورة

ابتسام محمد عبد[١]

ibtyass@gmail.com

ملخص:

ظهرت في البحرين منذ ثلاثينيات القرن الماضي مطالب لإصلاح الاوضاع السياسية في البلاد من خلال وضع دستور واقامة برلمان ينتخب الشعب اعضاءه ، وقد نجحت هذه الضغوط الشعبية في اجبار العائلة الحاكمة على اعلان دستور ١٩٧٣ ، والذي اتسم بسمات مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني ، الا ان العمل بهذا الدستور لم يستمر طويلا ، اذ تم تعليقه مما ولد معارضة قوية للنظام الحاكم والذي اضطر في عام ٢٠٠٠ الى اعلان دستور جديد للبلاد حاول الملك من خلاله احكام قبضته على السلطة ، مما ادى الى تعميق الهوة ما بين النظام والشعب الذي دفعه تقييد حرياته وحرمانه من ممارسة حقوقه السياسية الى القيام بانتفاضة ١٤ شباط ٢٠١١ للتعبير عن رفضه لنهج الحكومة التسلطي .

المقدمة :

ان الناظر الى سطح الواقع السياسي في البحرين لن يتراءى له في البداية سوى ان البحرين ما هي الا دولة صغيرة بمساحتها وسكانها ، ونظامها يقوم على قاعدة من التحالفات القبلية ، وهي في الوقت ذاته تحظى بدعم دولي نظرا لموقعها الاستراتيجي ، لكن التعمق في الواقع السياسي البحريني سيكشف لنا عن بلد يحوي الكثير من المتناقضات التي يزخر بها الواقع السياسي والاجتماعي ، فالبحرين تشهد حراك سياسي تقوم به مجموعات اجتماعية تقود حركة احتجاجات متواصلة منذ عقد التسعينات لحد

[١] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد.

الآن، وهــذه المجموعــات تمثــل فئــات متنوعــة مــن العمــال والطــلاب الى المثقفــين والفلاحــين واصــحاب المصــالح المختلفــة، معــبرين عــن مطالــب مختفــة تنوعــت مــا بــين التهمــيش لشــريحة كبــيرة مــن المجتمــع وممارســة التمييــز ضــدهم الى الفســاد السياســي والــبطش الامــني — تمتلــك البحــرين ســجلا ســيئا في مجــال حقــوق الانســان حســب تقريــر منظمــة العفــو الدوليــة — فضلا عن المظالم الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة والتمييز الاقتصادي .

ورغــم الاصــلاحات السياســية الــتي اجراهــا ملــك البحــرين ابتــداءا مــن عــام ٢٠٠٠ ، فــأن الــبعض يــرى ان هــذه الاصــلاحات لم تكــن ســوى محاولــة مــن الملــك لاحكــام قبضــته علــى الســلطة ، ممــا يعــني تقييــد الحريــات ، وحرمــان الشــعب عــن ممارســة حقوقــه السياســية ، الامــر الــذي دفعــه للقيــام بأنتفاضــة ضــد الحكومــة في شــباط ٢٠١١ عمقــت الخــلاف بــين الحكومــة والمعارضــة ، والســؤال المطــروح هنــا : هــو هــل ستســتمر الحكومــة البحرينيــة في نهجهــا التســلطي ، ام انهــا ســتبادر في المســتقبل لطــرح افكــار مــن شــأنها ردم الهــوة الكبــيرة بــين الطــرفين ، وهــذ مــا ســيجيب عليــه هــذا البحــث المقســم علــى مبحثــين ، فضــلا عــن المدخل وكما يأتي :

المدخل .

المبحث الاول : التطورات السياسية في البحرين قبل عام ١٩٧٥ .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في البحرين بعد عام ١٩٧٥.

المدخل :

تقــع جــزر البحــرين في منتصــف الخلــيج العــربي علــى خــط عــرض ٢٦ ، وعلــى بعــد ٢٠ ميــلا مــن المنطقــة الشــرقية بالمملكــة العربيــة الســعودية . وعلــى نحــو ٣٠ ميــلا غــربي شــبه جزيــرة قطــر ، و٢٧٠ مــيلا الى الشــمال الغــربي مــن دولــة الامــارات العربيــة المتحــدة ، والمســافة ذاتهــا مــن الكويــت ، وهــي عبــارة عــن مجموعــة جــزر ، تشــكل ارخبــيلا مكونــا مــن ٣٥ جزيــرة تبلــغ مســاحتها الاجماليــة ٦٦١ كيلــو مــترا مربعــا ، واهــم الجــزر فيهــا هــي البحــرين وســترة والمحــرق وام نعسان والنبي صالح .

وتعـد جزيـرة البحـرين اكـبر الجـزر حيـث تبلـغ مسـاحتها ٥٦٢ كيلـو مـترا مربعـا ، وتمتـد مـن الشـمال الى الجنـوب مسـافة ٤٨ كيلـو مـترا ، في حـين يـتراوح عرضـها مـا بـين ١٣ – ١٦ كيلـو مـترا مربعـا ، وتضـم مدينـة المنامـة وهـي العاصـمة ، وتقـع في الطـرف الشـمالي الشرقي ، ويربطها جسر بحري مع جزيرة المحرق بطول ٣،٤كيلو مترا .

عرفـت البحـرين بأنهـا ملتقـى اعـراق واجنـاس مختلفـة خـلال المراحـل التاريخيـة المختلفـة الـتي مـرت بهـا ، ويعـود السـبب في ذلـك الى طبيعـة مواقفهـا السياسـية وموقعهـا الاسـتراتيجي الـذي يمثـل نقطـة اتصـال تجـاري بـين منطقـة الخلـيج ومنطقـة جنـوب شـرق آسـيا وثرائهـا الزراعي والتجاري ، فضلا عن استقرارها النسبي قبل سيطرة الاطماع الاجنبية[1] .

ويبلـغ عـدد سـكان البحـرين حسـب احصـاءات العـام ٢٠١٠ حـوالي ٥٦٨،٣٩٩ الـف، وهـي اصـغر الـدول المكونـة لمجلـس التعـاون الخليجـي ، ومجتمعهـا هـو الاكثـر تعقيـدا وتنوعـا طبقيـا بـين دول الخلـيج، وقـد شـهدت البحـرين نمـوا سـكانيا متسـارعا خـلال العقـد الماضــي خصوصــا بــين عمالهــا الاجانــب، وعلــى جزيــرة ذات مســاحة ومــوارد طبيعيــة محـدودة، فـأن مثـل هـذا النمـو شـكل ضـغطا هـائلا علـى السـكان الاصـليين والقـوى العاملـة في المجتمع البحريني.

ويعتقـد العديـد مـن البحـرينيين مـن الطائفـة الشـيعية ان هـذا الارتفـاع في عـدد السـكان يعـود جزئيـا الى مـنح الجنسـية للعديـد مـن الاجانـب السـنة، ومـن ثم فـأن ذلـك يـتم علـى حسـابهم ، وبينمـا لا تتـوافر احصـاءات رسميـة حـول عـدد السـكان حسـب الطائفـة الدينيـة يعتقـد علـى نطـاق واسـع في البحـرين ان ٧٠% مـن السـكان مـن الشـيعة، و٣٠ % مـن السنة، غير ان هذا التوازن قد يكون تغير نتيجة سياسة التجنيس التي اتبعها النظام.

بـالنظر الى كـون غالبيـة سـكانها مـن الشـيعة العـرب واعرافهـا الاجتماعيـة الليبراليـة وتاريخهـا الطويـل في المعارضـة السياسـية ودخلهـا المحـدود نسـبيا مـن المـوارد الطبيعيـة، فـأن

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر : د. محمد السيد غلاب ود. حسن عبد القادر صالح ومحمود شاكر ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ . وياسر قطيشات ، التجربة الديمقراطية في البحرين ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٢٨٩ ، ٢٦ /٢/ ٢٠١١ ، ص ص ١-٢ . منشور في : www.alhewar .org

البحـرين تعـد اسـتثناءا نسـبيا بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وعلـى عكـس معظـم العـائلات الحاكمـة في الخلـيج، لكـن علـى شـاكلة آل سـعود في السـعودية ، فـأن قيادتها وصـلت الى السـلطة مـن خـلال التحالفـات القبليـة والفتوحـات بمسـاعدة حلفـاء قبليـين اتـوا اصـلا مـن اواسـط الجزيـرة العربيـة، حيـث قـام آل خليفـة بغـزو الجزيـرة مـن قطـر في القـرن التاسع عشر، واطاحوا بأدارتها الفارسية وحكموا البلاد من ذلك الحين[١].

يـأتي بعـد آل خليفـة وحلفـائهم مـن القبليـين مباشـرة علـى السـلم الاجتمـاعي والسياسـي عـائلات عربيـة سـنية اخـرى ذات اصـول قبليـة، وبعـد ذلـك الهولـة وهـي عـائلات هـاجرت الى البحـرين علـى مـدى القـرن الماضـي او اكثـر مـن السـاحل الايـراني، الا انها تـدعي انهـا مـن اصـول عربيـة سـنية، امـا البحارنـة وهـم الشـيعة العـرب مـن السـكان المحليـين فـأنهم يشـكلون الطبقـة الخامسـة والاكـبر، فضـلا عـن الفـرس—مـن الشـيعة والسـنة معـا—في اسفل التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي[٢].

ظـل حكـم آل خليفـة وراثيـا اوتوقراطيـا مطلقـا مـع استشـارة افـراد الاسـرة الحاكمـة، وبقـي الحـال علـى مـا هـو عليـه حـتى عـام ١٩٥٧ حيـث صـدرت قـوانين تنظـيم الادارة، وحـاول امـير البحـرين الاسـبق سـلمان بـن حمـد آل خليفـة (١٩٤٢ –١٩٦١) ادخـال الاجهـزة الاداريـة والاعتمـاد علـى استشـاريين بريطـانيين للأشـراف علـى الكمـارك والزراعـة والصـحة والاشـغال، وعنـدما اسـتقلت البحـرين في ١٩٧١/٨/١٥ صـدر مرسـوم امـيري يـنظم الوضـع السياسـي في البحـرين، فبموجـب هـذا المرسـوم تحـول اسـم البحـرين مـن امـارة

---

[١] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٥، ٦ نيسان / ابريل ٢٠١١ ، ص ١ .

[٢] ان كون السنة هم من يمسكون بزمام الحكم في البحرين لا يعني انه ليس هناك نخبة شيعية ، حيث ان بعض العائلات الشيعية اصبحت غنية جدا وهي بين حلفاء الاسرة الحاكمة مثل عائلتي الجشي والعريض ، فرجال الاعمال الشيعة الذين يؤدون دورا اساسيا في تمويل التدين الشعبي وتنظيمه ويتمسكون كثيرا بهويتهم الشيعية يتشاطرون المصالح التجارية مع نظرائهم السنة ، والطرفان مرتبطان بالنخب السياسية في الدولة عن طريق شبكة المحسوبيات التي يشكل رئيس الوزراء الحالي (خليفة بن سلمان آل خليفة) لولبها المحرك والذي يعرف عنه وضعه الولاء الشخصي قبل الانتماء المذهبي عند منحه الحماية للاشخاص ، مما يعني اتخاذ اسرة آل خليفة موقفا ليبراليا تجاه الدين خلافا لنظرائهم السعوديين ، للمزيد من التفاصيل ينظر : المجموعة الدولية للازمات ، التحدي الطائفي في البحرين ، التقرير رقم ٤٠ حول الشرق الاوسط ، ٦ آيار / مايو ٢٠٠٥ ، ص ١ . ولورنس لوبر ، الحوار الوطني للبحرين وتعميق الانقسام المذهبي ، منشور على موقع مؤسسة كارنيغي للسلام : www.carnegie.net

الى دولـة، واصـبح الامـير هـو رأس الدولـة، ورئـيس مجلـس الـوزراء، والحـاكم العـام للـبلاد والقائـد الاعلـى للقـوات المسـلحة[1]، بمعـنى آخـر هيمنـة العائلـة الحاكمـة خاصـة شـريحتها العليا على المناصب واحكام قبضتها على السلطات الطبيعة الحاسمة مثل الجيش والشرطة والشـؤون الماليـة ، مـع تجميـل وضـع الدولـة السياسـي بـبعض المؤسسـات ذات الطبيعـة الشـكلية مثـل البرلمـان ، ومـنح التراخـيص لتأسـيس منظمـات المجتمـع المـدني والجمعيـات السياسية وتقييدها في الوقت ذاته بقيود تشريعية محكمة[2].

المبحث الاول : التطورات السياسية في البحرين قبل عام ١٩٧٥

ظهـرت في اوائـل الثلاثينـات مـن القـرن الماضـي مطالـب شـعبية بحرينيـة متكـررة بإقامـة مجلـس شـورى للـبلاد يحـد مـن التـدخل البريطـاني في ادارة شـؤنها ، وقـد تجـددت هـذه المطالـب في عـام ١٩٣٨ وتجـددت اكثـر في الرغبـة في انشـاء مجلـس تشـريعي يشـارك مـن خلاله ممثلو الشعب الاسرة الحاكمة في صنع القرار السياسي وادارة شوؤن البلاد .

شـهد عقـد الاربعينـات مـن القـرن الماضـي تطـورين مهمـين كـان لهمـا دورا فعـالا في نشـر الفكـر والـوعي السياسـي الـوطني همـا : تشـكيل الانديـة الوطنيـة بوصـفها الاطـار العـام لتنظـيم الافكـار السياسـية والاجتماعيـة الجديـدة للنخبـة المثقفـة في البحـرين ، وولادة الصـحافة الوطنيـة البحرينيـة بظهـور صـحيفة صـوت البحـرين عـام ١٩٤٩ اعقبتهـا صـحيفتي القافلة والوطن .

وتوحـدت في منتصـف الخمسـينات مختلـف التيـارات السياسـية في البحـرين في هيئـة واحـدة اطلـق عليهـا (الهيئـة التنفيذيـة العليـا) الـتي غـيرت اسمهـا لاحقـا الى (هيئـة الاتحـاد الـوطني) بعـد ان تم الاعـتراف بهـا مـن قبـل الحكومـة كحركـة سياسـية ، وطالبـت بالعديـد مـن القضـايا اهمهـا : سـن دسـتور للـبلاد ، وانشـاء مجلـس تشـريعي ، والسـماح للعمـال بأنشاء نقابة لهم ، وتحديث اجهزة الدولة ، واصلاح القضاء ، وبحرنة الوظائف .

---

[1] د. مفيد الزيدي ، دولة البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية ، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ٨ .
[2] حسن علي رضي ، أحداث البحرين : الازمة والمخرج ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٤٠٢ ، آب ٢٠١٢ ، ص ص ١٦ – ١٧ .

ومع اطلالة عام ١٩٥٦ كانت وسائل الحوار التي تبنتها بعض الاتجاهات الشعبية المعارضة قد استنفذت في سبيل اقناع سلطات البحرين بالتجاوب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الوسط الشعبي قبيل الانتفاضة الشعبية التي اطلق عليها بأنتفاضة (الهيئة) في آذار ١٩٥٦ ، فكانت النتيجة ان اتجه مدار الموقف السياسي الشعبي الى حسم الامور من خلال معالجة جذورها وذلك للسعي لمواجهة النظام السياسي ، فالجهود والطاقات الشعبية وصلت الى طرق مسدودة ، ومع كل ذلك تمخضت عن اجتماعات قادة الهيئة التنفيذية دعوات متجاوزة للواقع الذي فرض مفاهيم جديدة نحو (تلاعب السلطات بالثقة الشعبية) ، (والتآمر وغلبة السلطة المطلقة) ، (السلطات التي لا تنسجم مع الواقع الثقافي والاجتماعي السائد في البلاد)[1]، مما دعا الحكومة وعلى اثر المظاهرات التي قادتها الهيئة التنفيذية التي تحول اسمها الى لجنة الاتحاد الوطني للتنديد بالعدوان الثلاثي على مصر الى اعلان حالة الطوارئ في البلاد ، وسحب اعترافها باللجنة كتنظيم شرعي ، وتهديدها بالقاء القبض على كل من يتحدث او يصدر نشرات بأسم اللجنة ، والقاء القبض على الكثير من اعضائها ، مما ادخل البلاد في دوامة الاضطهاد والقهر السياسي التي استمرت حتى منتصف ستينيات القرن الماضي حيث نشأ جيل بحريني جديد اخذ يكتسب افكارا جديدة ما بين يسارية وقومية وشيوعية اثناء دراسته خارج البحرين محاولا نشرها في بلاده لكسب المزيد من الانصار من اجل الخروج من الازمة السياسية المخيمة على البلاد .

على الرغم من ان الكثير من الشبان البحرينيين قد وجدوا متنسفا في الحركات السياسية الا ان ايا منها لم يكن يجرؤ على مقارعة الحكومة بسبب الرقابة الشديدة التي فرضها جهاز الشرطة على المعارضة ، لكن الوضع السياسي في البلاد تدهور نتيجة الاحتجاجات التي اندلعت في آذار ١٩٦٥ احتجاجا على تسريح عدد من البحرينيين من بابكو النفطية ، الامر الذي شجع القوى السياسية في البلاد الى توحيد صفوفها وتشكيل تنظيم مشترك سمي بأسم " الجبهة الوطنية للقوى التقدمية " والذي صاغ

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ١٩ – ٢٠ ، وياسر قطيشات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢–٣ .

مجموعـة مطالـب تـدعو فيهـا الحكومـة الى الابتعـاد عـن ممارسـة العنـف والاضـطهاد ضـد الشعب[1] .

ان كـل هـذه التطـورات ادت الى نشـوء حيـاة اجتماعيـة قويـة جعلـت البحـرين تتمتـع بكونهـا اكثـر المجتمعـات المدنيـة حيويـة ونشـاطا في دول الخلـيج العـربي ، ولازال ورثـة هـذه المجموعات نشطين الى اليوم .

سـعى آل خليفـة في اواخـر السـتينات ومطلـع السـبعينات مـن القـرن الماضـي ومـن اجـل مواجهــة معارضــة ذات ملامــح طبقيــة وايديولوجيــة حــادة الى تعزيــز شــرعيتهم بالــدعوة لانشـاء جمعيـة مهمتهـا وضـع دسـتور يـتم علـى اساسـه انشـاء جمعيـة منتخبـة جزئيـا تتمتـع بسـلطات تشـريعية محـدودة ، وقـد تم الاعـلان عـن الدسـتور في حزيـران ١٩٧٣ اجريـت على اساسه انتخابات وطنية في كانون الاول من العام نفسه[2] .

اتسـم دسـتور ١٩٧٣ بسـمات مشـتركة مـن كـلا النظـامين الرئاسـي والبرلمـاني ، فـالامير هـو رئـيس السـلطة التنفيذيـة ويمـارس سـلطات سياسـية اذ يعـين بـأمر امـيري رئـيس مجلـس الـوزراء ويعفيـه مـن منصـبه ، ويعـين الـوزراء ويعفـيهم مـن مناصـبهم بمرسـوم امـيري ، كمـا يمـارس سـلطاته بواسـطة وزرائـه ويطلـب مـن الـوزراء تنفيـذ سياسـة الحكومـة ، وفي الوقـت ذاتـه فـأن ذاتـه مصـونة لا تمـس فـلا يسـأل امـام المجلـس الـوطني الـذي يخـتص بالتشـريع والرقابـة على اداء الجهاز الحكومي .

انتخــب البحــرينيين عــام ١٩٧٣ اعضــاء المجلــس الــوطني الــذي تمتــع بصــلاحيات تشـريعية ورقابيـة اصـيلة ، فقـد كانـت اغلبيـة اعضـائه (٧٤% تقريبـا) نوابـا للشـعب منتخبـين في حـين كـان يمثـل الاعضـاء المعينـين بحكـم مناصـبهم – وهـم الـوزراء – مـا نسـبته ٢٦% تقريبـا مـن اعضـاء المجلـس ، غـير ان هـذه التجربـة لم تعمـر طـويلا[3] حيـث اسـتمر النشـاط السياسـي عـبر جبهـة عريضـة تقدميـة ومحافظـة علـى حـد سـواء ، ونظـم العمـال عـدد كبـير

---

[1] د. محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، الطبعة الاولى، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٦، ص ص٢٤٢–٢٤٧.

[2] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[3] ياسر قطيشات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

من الاضرابات ، فضلا عن ذلك فأن التمييز الاقتصادي القائم على اساس طائفي واجهزة الامن القمعية ومعظم عناصرها من الاجانب قد عمق من الاحساس بالمظالم ، واستجابة لذلك اصدرت العائلة الحاكمة في عام ١٩٧٥ قانون اجراءات امن الدولة الذي يعطي الحكومة صلاحيات واسعة في اعتقال وسجن الاشخاص دون محاكمة ، وقد اتحد اعضاء الجمعية المنتخبون المنقسمون حول العديد من القضايا في معارضتهم لهذه الخطوات حيث اصروا انه كان من الواجب عرض القانون عليهم للمصادقة عليه .

قام الامير عيسى بن سلمان آل خليفة في عام ١٩٧٥ بحل الجمعية رسميا بعد ان رفضت المصادقة على تمديد استئجار الوحدات البحرية الامريكية لاراض بحرينية ، وهو ما ادى الى وضع حد للنظام البرلماني المؤقت ، وكان من المفروض طبقا للمادة ٦٥ من الدستور اجراء انتخابات للجمعية الجديدة خلال شهرين ، لكن ذلك لم يحدث وعلق الدستور من خلال تشريعات الطوارئ ، ونتيجة لذلك لا زال العديد من نشطاء المعارضة خاصة اولئك الذين رفضوا المشاركة في العملية السياسية ينظرون الى الحكومات المتعاقبة على انها غير شرعية ودعوا الى العودة لدستور ١٩٧٣[١] .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في البحرين بعد عام ١٩٧٥

رغم تعثر التجربة البرلمانية في البحرين الا ان المعارضة السياسية لم تتوقف عن نشاطها بوجود عدة احزاب ناشطة داخل وخارج البلاد ، منها حزب الدعوة ، وحركة احرار البحرين ، وحركات قومية وليبرالية ، ومن اجل احتواء المعارضة والضغوط الخارجية وحرب الخليج وتداعياتها ، انشأ امير البحرين مجلسا للشورى بعد ان بدأت المعارضة من كل الاطياف بالتكتل ، وتنظيم الاحتجاجات ، وتجميع التواقيع في العام ١٩٩٢ على عريضة تطالب بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية ، ووقع عليها حوالي ٣٥٠ شخصا ، وسلمت للامير الذي وعد خيرا ، لكن الامور بقيت على ما هي عليه ، مما ادى الى انفجار الاوضاع في العام ١٩٩٤ ، حيث بدأت بتظاهرات للعاطلين عن العمل ، ثم قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقع عليها ٢٣ الف

[١] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

مـواطن بحـريني ، تطالـب بعـودة الحيـاة النيابيـة ، واطـلاق سـراح السـجناء السياسـيين ، وعـودة المبعـدين ، والغـاء قـانون امـن الدولـة ، لكـن السـلطات رفضـت اسـتلام العريضـة ، كمـا تقـدمت ٣٥٠ سـيدة بعريضـة نسـائية للمطالبـة بالمشـاركة السياسـية للمـرأة ، وتم تجاهها كسابقتها .

بقيـت الامـور في البحـرين متأزمـة والمواجهـات حـادة لحـين اسـتلام الامـير (الملـك الحـالي) الشـيخ (حمـد بـن عيسـى بـن سـلمان آل خليفـة) الحكـم في الـبلاد في آذار ١٩٩٩ فـأطلق مبـادرة اصـلاحية في العـام ٢٠٠٠ تجـاوب معهـا المواطنـون حيـث صـوت ٩٨ % منهم لصالحها في استفتاء اجري في عام ٢٠٠١[١] .

وقـد اتخـذت العديـد مـن الاجـراءات في العـامين الاولـين مـن هـذه التجربـة منهـا حـل محـاكم امـن الدولـة والغـاء قـانون امـن الدولـة الـذي انشـأها ومنحهـا السـلطات ، وبـذلك كـان قـد الغـى مكونـات رئيسـة لألـة قمـع الدولـة واسـتجاب بـذلك لاحـد المطالـب الرئيسـة للنشـطاء السياسـيين ، وفي اعقـاب الـدعم الكاسـح الـذي عـبر عنـه البحـرينيين في اسـتفتاء عـام ٢٠٠١ قـدمت للبحـرينيين تطمينـات مـن قبـل الامـير وولي العهـد وغيرهمـا مـن المسـؤلين الكبـار بـأن هيئـة دسـتورية سـتقترح تعـديلات علـى دسـتور ١٩٧٣ بـدلا مـن اسـتبداله ، وان الهيئـة المنتخبـة حـديثا في البرلمـان سـتتمتع وحـدها بالسـلطات التشـريعية ، كمـا شـرع الامـير في اجـراء تغيـيرات مؤسسـاتية كانـت تعـد بالتوصـل الى عقـد سياسـي اكثـر عدالـة بـين الدولـة والمجتمـع ، غـير انـه في شـباط ٢٠٠٢ اعلـن الامـير الـذي اصـبح ملكـا دسـتورا جديـدا ، وقـد شـكلت الطبيعـة السـرية للاعـلان وعـدم استشـارة المعارضـة صـدمة لـدى البحـرينيين النشطين سياسيا واعاد حالة عدم الثقة في نوايا الدولة[٢] .

وقـد مـنح الدسـتور الجديـد الملـك سـلطة مطلقـة فهـو رأس الدولـة والممثـل الاسمـى لهـا ، كمـا ان ذاتـه مصـونة ، وهـو الحـامي الامـين للـدين والـوطن ، ورمـز الوحـدة الوطنيـة ، وهـو

[١] هبة رؤوف عزت ، الحركات الاحتجاجية في البحرين : " الجديد " في حركة المجتمع السياسي في البحرين ، التنازع على المكان والمكانة ، في : عمرو الشوبكي (محررا) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ص ٢٥٢ –٢٥٣ .

[٢] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

وحـده المسـؤول عـن تعيـين رئـيس الـوزراء والـوزراء والسـفراء والمحـافظين والقضـاة واعضـاء مجلـس الشـورى واعضـاء المحكمـة الدسـتورية وقـادة القـوات المسـلحة والامـن والحـرس الـوطني ، وبمـا ان لـه حـق تعيـين هـؤلاء فـأن لـه حـق اعفـائهم مـن مناصـبهم ، وللملـك صـلاحيات مهمـة اخـرى ابرزهـا حـق اقـتراح القـوانين وتعـديلها ، وابـرام المعاهـدات مـع الـدول الاخـرى بـدون الحاجـة للرجـوع للبرلمـان ، وقولـه هـو القـول الفصـل في حـال نشـوء خلافـات بـين السـلطات الـثلاث ، كمـا ان للملـك الكلمـة الفصـل في أي خـلاف تشـريعي ، كمـا ان مـن حقـه التـدخل في عمـل السـلطة التنفيذيـة حيـث مـنح صـلاحيات واسـعة بهـذا المجـال ، ولـه الحـق في ان يحـل مجلـس النـواب ، وان يمـدد فـترة ولايتـه لفـترة اقصـاها سـنتين ، ويمكـن للملك ايضا في أي وقت يشاء اصدار مراسيم لها قوة القانون[١] .

وقبـل التطـرق الى ردود الفعـل الشـعبية علـى اصـدار الدسـتور الجديـد لا بـد لنـا مـن معرفة اهم الاسباب التي دفعت الملك الى اصداره وهي :

اولا : الأسـباب الداخليـة : وهـي الأسـاس في حـدوث اصـلاحات سياسـية في الحالـة البحرينية، وهو ما توضحه النقاط التالية:

١- حاجـة النخبـة الحاكمـة في البحـرين الى تجديـد مصـادر شـرعيتها بحيـث يـتم إدارة شـئون الحكـم في الـبلاد عـبر حيـازة رضـاء المـواطنين، وفـق عقـد اجتمـاعي - سياسـي جديـد، يقـوم علي أساس إعلاء رابطة "المواطنة" بين الفرد ودولته .

٢ـ انكمـاش دولـة الرفـاه: أن دولـة الرفـاه تظـل معرضـة لمخـاطر عـدم الاسـتقرار السياسـي النـاجم عـن احتمـالات فقـد النظـام الحـاكم لأسـباب شـرعيته، حيـث إن شـرعيته تعتمـد بدرجـة أساسـية علـي إرضـاء المـواطنين وإشـباع حاجـاتهم بأشـكال مختلفـة ، وفي حالـة تقلـيص هـذه الخـدمات، تحـدث حالـة مـن عـدم الرضـا بـين المـواطنين . وإزاء هـذا الوضـع يصـبح الخيـار المتـاح أمـام النخبـة الحاكمـة في البحـرين هـو اتخـاذ خطـوات ملموسـة ، وإن

[١] للمزيد من التفاصيل حول الدستور البحريني لعام ٢٠٠٢ ينظر: د . محمد شريف بسيوني ، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، شيكاغو ، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان بكلية الحقوق في جامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٨٥ – ١٠٠ . وسامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

كانت تدريجية ، علي طريق التحول الديمقراطي .

٣ـ حل إشكالية الأقليات وتفادي حالة العنف: إن الأوضاع الداخلية في البحرين خلال عقد التسعينيات اتخذت منحا خطيرا حيث تطورت مشكلة العنف لتصل إلي درجات غير معتادة ، وهو ما ينعكس سلبيا علي عملية التنمية والاندماج الوطني، ويصعب إنجاز تنمية حقيقية دون توافر مناخ من الاستقرار السياسي، فضلا عن أن دورة العنف تلك تعمق من الحساسيات والانقسامات ، ومن ثم ، فإن أحد أسباب الاصلاحات السياسية في البحرين هو الحاجة إلي تمثيل النظام السياسي لشرائح محددة في المجتمع ، وتحديدا المنتمين إلي العنصر الشيعي .

٤—اتساع حجم الطبقة الوسطى الجديدة وارتفاع سقف مطالبها .

٥. قوة المعارضة السياسية ومواصلتها النضال في سبيل التحول نحو الديمقراطية[1] .

ثانيا : الأوضاع الإقليمية : ويمكن ايجاز ابرزها بالآتي :

١ – التأثر بالتطورات الخليجية: فالتوجه العام في منطقة الخليج يتجه نحو مزيد من الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية .

٢ـ تداعيات التحولات الداخلية الإيرانية : كشفت الاضطرابات وأحداث العنف التي شهدتها البحرين علي مدار عقد التسعينيات مدى الارتباط بين التحالفات داخل الجماعة السياسية البحرينية من جهة ، والتحالفات الإقليمية لكل من إيران والمعارضة البحرينية من جهة أخرى ، لذا يشكل الشعور بالتهديد الخارجي عنصرا دافعا لتحريك الاتجاه نحو الانفتاح السياسي الداخلي.

٣ـ التحولات الديمقراطية في البلاد العربية تركت تأثيرات دافعة بأتجاه التحول نحو الديمقراطية .

ثالثا : المتغيرات الدولية.

تعددت المؤثرات الدولية التي دفعت مملكة البحرين في اتجاه التحول نحو الديمقراطية، علي نحو ما توضحه النقاط التالية:

---

[1] محمد عز العرب ، النخبة والاصلاح السياسي في البحرين ، في :www.alsaissya.com

١ــ الثــورة في مجــال الإعــلام والمعلومــات والاتصــالات: إن نوعيــة مطالــب وطموحــات الإنسـان في البحـرين قـد تغـيرت بفعـل التـأثير المتزايـد لوسـائل الإعـلام في عصـر العولمـة الـذي صـار ينقـل تجـارب المجتمعـات الأخـرى السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة علـي الهـواء، بمـا يصـعب معـه وضـع أيـة آليـة للرقابـة الفعالـة علـي هـذه المـواد الإعلاميـة المنتشـرة عـبر الأقمار الصناعية .

٢ــ الضـغوط الخارجيـة: ظهـر اتجـاه في الأدبيـات يشـير إلي أبعـاد وحـدود تـأثير السياسـة الأمريكيــة في عمليــة الاصــلاحات السياســية في دول الخلــيج ومــن بينهــا البحــرين ، والــتي ازدادت حـدتها بعـد أحـداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١، لكـن الحالـة البحرينيـة تشـير إلي عكـس الاتجــاه الســابق، فالميثــاق الــوطني الــذي يمثــل العمــود الفقــري للمشــروع الإصــلاحي في البحـرين بـدأ طرحـه في فبرايـر ٢٠٠١ أي قبـل وقـوع أحـداث١١ ايلـول بسـبعة أشـهر، وإن كانت هذه الأحداث أسهمت في تسريع وتيرة التحول[١].

لقـد باغتـت تلـك الخطـوة الـتي قلصـت الطموحـات بعـد عـام مـن ازدهـار العمـل النقـابي والعمــالي والمــدني والسياســي كــل القــوى الــتي طالبــت بــالعودة الى دســتور ١٩٧٣ ، لأن التحـول الى ملكيـة دون اقـرار دسـتور يحفـظ للشـعب سيادته يعتـبر اخـلالا بالميثـاق وبآمـال النضـال الطويـل الـتي علقهـا الجميـع علـى وعـود بدسـتور يلتـزم بالميثـاق الـذي صـوت عليـه الشـعب ، مـن هنـا دشـنت القـوى المعارضـة حركـة جماهيريـة دسـتورية تبـنى علـى نضـال حركـة التسـعينات ، وتحالفـت جمعيـات الوفـاق والعمـل الـديمقراطي والعمـل الاسـلامي والتجمـع القــومي والمنــبر التقــدمي والوســط ، ودعــت الى مــؤتمر حضــره ١٠٠ الــف مــواطن قبــل الانتخابات النيابية ، واعلنت مقاطعة الانتخابات[٢] التي جرت في عام ٢٠٠٢ .

اذن شــكل المشــروع الاصــلاحي الــذي اعلنــه الملــك ســببا في افــتراق الشــيعة عنــه ، لأنهـم رأؤا فيـه انقلابـا علـى دسـتور ١٩٧٣ الـذي كـانو يريـدون احيـاؤه ، ان الخـلاف بـين

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] هبة رؤوف عزت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٥٤-٢٥٥ .

الشيعة ونظام الحكم البحريني حول المشروع الاصلاحي الذي ايدوه في بادئ الامر بحماسة تفسره ثلاثة عوامل :

١- استهدف الامير من مشروعه الاصلاحي حسب رؤية بعض الشيعة تغييرا محدودا لا ينال من جوهر سيطرته او سيطرة آل خليفة على السلطة ، وهو بذلك يحقق هدفين : الاول : تخفيف حدة التوتر ونزع فتيل المواجهة مع الشيعة ، والثاني بناء شرعية قوية له في الشارع البحريني في مواجهة عمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، وهذا السبب شكل فجوة بين رؤية الامير ومطالب المعارضة .

٢- تراجع الامير عن وعوده للمعارضة الشيعية بخصوص الدستور ، سببه الخلاف الذي نشب بين اعضاء اسرة آل خليفة حول مشروع الاصلاح بين مؤيد ومعرض له .

٣- معارضة القوى الاقليمية لا سيما المملكة العربية السعودية للمشروع الاصلاحي في البحرين والذي نظرت اليه بمثابة الخطر الذي يتهددها لجهة مواقف الشيعة وطموحاتهم في المنطقة الشرقية للمملكة[1] .

وتراكمت الجهود لينعقد مؤتمر دستوري في شباط ٢٠٠٤ نتج عنه عريضة بمطالب دستورية ، ثم مؤتمر ثان في آذار ٢٠٠٥ ، وتم جمع عشرات الالآف من التواقيع على العريضة ، ورفض الديوان الملكي مجددا استلامها ، ثم تفرقت الجهود ، واختلفت التوجهات ، وقرر العديد من الجمعيات في النهاية القبول بالامر الواقع وخوض الانتخابات عام ٢٠٠٦ .

وصلت الاصلاحات السياسية في البحرين الى نقطة الجمود رغم الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٦ ، لأن دستور عام ٢٠٠٢ والمراسم التي صدرت وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب ان تتطور تلك التجربة الاصلاحية الى الامام ، لكن

---

[1] شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨): دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٨٣ ، آيار ٢٠١١ ، ص ٤١ .

المجتمـع البحـريني لم يتوقـف عـن النشـاط والفاعليـة[1]، اوصـلته الى مرحلـة القيـام بأحتجاجات كبيرة ضد النظام في ١٤ شباط ٢٠١١ .

لقـد استفاد المحتجـون مـن تكتيكـات المظـاهرات الـتي استخدمت في تـونس ومصـر بـدءا بـأطلاق الـدعوات علـى الفيسـبوك ثم تسـيير المسـيرات باتجـاه ميـدان اللؤلـؤة علـى اعتبـار ان النجـاح في السيطرة عليـه والاعتصـام فيـه مـن شـأنه ان يشـل حركـة الـبلاد ، ويجـبر الاسـرة الحاكمـة علـى الاسـتجابة للمطالـب ،الى جانـب ذلـك عـبر اختيـار ذكـرى ميثـاق العمـل الـوطني بوصـفه يـوم لبـدء الاحتجاجـات عـن وجـود احتجـاج علـى فكـرة الميثـاق ومـا تلتـه مـن اصـلاحات ، كمـا اسـتخدم المحتجـون المسـيرات بوصـفها وسـيلة للضـغط علـى الحكومـة والملـك للاسـتجابة لمطـالبهم ، حيـث يـنظم المحتجـون بمتوسـط ثـلاث مسـيرات يوميـا تتحـرك بإتجـاه منـاطق حيويـة في البحـرين مثـل بـاب البحـرين ، ومبـنى وزارتي الداخليـة والعدل ، ومبنى كل من الحكومة والبرلمان ، الى جانب الاعتصام في الميدان .

اعتـبر بعـض المتـابعين هـذه الاحتجاجـات بمثابـة انتفاضـة علـى حافـة ثـورة ، في حـين فضـلت الحكومـة البحرينيـة التعامـل معهـا علـى انهـا ازمـة سياسـية ، ان الحالـة في البحـرين مختلفـة عـن حـالات الـدول العربيـة الاخـرى سـواء مـن حيـث نـوع المطالـب او طبيعـة المحتجـين ومـدى تمثـيلهم لفئـات المجتمـع الاخـرى ، او مـن حيـث ديناميكيـة المجتمـع في التعامـل مـع الاحتجاجـات ، او مـن حيـث نـوع نمـوذج التغيـير الـذي يمكـن ان تسـفر عنـه[2]، حيـث تقـوم معادلـة الاحتجاجـات فيهـا علـى ثنائيـة الصـراع بـين اقليـة مذهبيـة مسيطرة علـى مقاليـد الحكـم والسـلطة ، واغلبيـة مسـتبعدة عنهـا ، صـحيح ان هـذه المعادلـة ليسـت صـفرية، فكثـير مـن الشـيعة يمكـن اعتبـارهم جـزءا مـن المنظومـة الحاكمـة بـالمعنى السياسـي والاقتصـادي ، كمـا ان كثـير مـن السـنة يمكـن اعتبـارهم معارضـين للنظـام القـائم ، لكـن

[1] هبة رؤوف عزت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .

[2] ايمان احمد رجب ، طائفية الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٧٤ .

المؤكـد ان جانبـا كـبيرا مـن الصـراع الـدائر في البحـرين يقـوم بـين سـلطة تتملـك وتجـنس ، واخرى تحتج وترفض مثل هذه السياسات[1] .

لا يمكـن فهـم التطـورات الـتي حـدثت في البحـرين دون معرفـة الاسـباب المؤديـة لهـذه الازمة والتي يمكن ايجازها بالآتي :

١- الاسـباب السياسـية : تعاملـت النخبـة الحاكمـة في البحـرين منـذ بـدء المشـروع الاصـلاحي في حزيـران ١٩٩٩ علـى انهـا هـي مـن يبـادر بالاصـلاح ويـديره ، وتغافلـت عـن حقيقـة وجـود رؤيـة صـاغتها القـوى السياسـية حـول طبيعـة هـذا الاصـلاح وشـكله ، والـتي كانـت نتـاج سـنوات مـن العمـل السياسـي ، ولـذا وبـالرغم مـن ان ميثـاق العمـل الـوطني حظـي بنسـبة موافقـة بلغـت اكثـر مـن ٩٨% فـأن الاصـلاحات الـتي تلتـه بمـا في ذلـك دسـتور ٢٠٠٢ لم تعكـس مـا جـاء فيـه مـن التـزام بفكـرة الملكيـة الدسـتورية ، ولـذا ظلـت القـوى المعارضـة الـتي تتـألف اغلبيتهـا مـن القـوى الشـيعية ، تطالـب بعـدد مـن المطالـب عـى رأسـها تمكـين الشـيعة مـن التمتـع بـالحقوق الكاملـة للمواطنـة ، حيـث لا تـزال الـوزارات السـيادية مثـل الـدفاع والداخليـة والخارجيـة مغلقـة امـام الشـيعة ، وفـتح تحقيـق في ملـف التجنـيس السياسـي ، وتغيـير شـخص رئـيس الـوزراء الـذي يشـغل هـذا المنصـب منذ استقلال البحرين في عام ١٩٧١ .

٢- الاسـباب الاقتصـادية والاجتماعيـة : ان المشـروع الاصـلاحي للمـلك لم يقبـل التعامـل مـع حقيقـة وجـود قطـاع عـريض مـن الاغلبيـة الشـيعية ذي اوضـاع اقتصـادية واجتماعيـة متدنيـة ، مقارنـة بأوضـاع غالبيـة الاقليـة السـنية ، حيـث يتـدنى مسـتوى الخـدمات في الامـاكن الـتي يقطنهـا الشـيعة ، وترتفـع بيـنهم معـدلات الفقـر ، كمـا انهـم اقـل اسـتفادة مـن مشـاريع الاسـكان الحكـومي ، حيـث يضـطرون للانتظـار سـنوات مـن اجـل الحصـول علـى وحـدة سـكنية في اطـار

[1] عمرو الشوبكي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٨٤ ، شباط ٢٠١١ ، ص ١٠٩ .

أي مـن تلـك المشـاريع ، ومـن ثم لا تحصـل الاغلبيـة الشـيعية علـى عائـد مـن الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع .

ان هـذا التمييـز الممـنهج مـن قبـل الاسـرة المالكـة والعوائـل السـنية والشـيعية * الـتي تـرتبط معهـا بعلاقـات خاصـة ، والـذي يهـدف لتحويـل الاغلبيـة العدديـة للشـيعة الى اقليـة سياسـية ، مثـل وقـودا لتحريـك قطـاع عـريض مـن الشـيعة ، بوصفهم الاكثر تضررا من الوضع الحالي مطالبين بالتغيير[1] .

تميزت انتفاضة ١٤ شباط في البحرين بعدد من الخصائص ابرزها:

١- غلبـة الطـابع الشـيعي علـى الاحتجاجـات حيـث لم يحتضـن المجتمـع البحـريني بأكملـه مطالـب التغيـير الـتي اطلقهـا منظمـو الاحتجاجـات ، فقطـاع مهـم مـن ابنـاء الطائفـة الشـيعية هـم المحرك الاسـاس للتظـاهرات ، وتأكـد ذلـك مـن الرمـوز والهتافـات الـتي اسـتخدموها في احتجاجـاتهم مثـل اسـتخدام الاعـلام السـوداء الـتي عـادة مـا ترفـع في الاحتفـالات الدينيـة للشـيعة ، كمـا ان التظـاهرات خرجـت منـذ اليـوم الاول مـن ٢٥ منطقـة شـيعية او ذات اغلبيـة شـيعية فيمـا لم تخـرج مثلهـا مـن اي منطقـة سـنية او ذات اغلبيـة سـنية ، فضـلا عـن اسـتقطاب المعتصـمين لسياسـيين غـالبيتهم مـن السياسـيين ورجـال الدين الشيعة الى غير ذلك .

مثلـت غلبـة الطـابع الشـيعي للمظـاهرات هاجسـا لابنـاء الطائفـة السـنية الـذين تملكـتهم المخـاوف مـن مـن بطـش الاغلبيـة الشـيعية بهـم اذا نجحـوا في تغيـير رئـيس الـوزراء ، وتمكـين احـد المـوالين لهـم مـن اسـتلام هـذا المنصـب ، ممـا دفـع التيـارات السياسـية السـنية علـى اخـتلاف توجهاتهـا الى تشـكيل تجمـع الوحـدة الوطنيـة الـذي اصـدر بيانـات تـدعو الى التمسـك بشـرعية النظـام القـائم ، وحمايـة الوحـدة الوطنيـة بـين السـنة والشـيعة ، وقبـول دعـوة الحوار التي وجهها ولي عهد البحرين[2] .

[1] ايمان احمد رجب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٤ –٧٥ .
[2] المصدر نفسه، ص٧٥.

٢- اولويـة التعامـل الامـني مـع الازمـة : فضـلت الحكومـة البحرينيـة التعامـل مـع الازمـة عـبر اسـتخدام الاداة الامنيـة لمواجهـة المحتجـين حيـث دفعـت بشـرطة مكافحـة الشـغب الى الشـارع منـذ اليـوم الاول للازمـة علـى الـرغم مـن سـلمية المظـاهرات ، وقـد اصـدر الجـيش بيانـا اعلـن فيـه ان الهـدف مـن الانتشـار هـو تـأمين حريـة المـواطنين وممتلكـاتهم مـن اعمـال العنـف ، واتخـاذ كافـة التـدابير الرادعة والصارمة لبسط النظام والامن العام .

٣- انقســام الشــيعة في البحــرين حــول مطالــب التغيــير ، ويرجــع ذلــك الى اخــتلاف خلفيــة القــوى السياســية الناشــطة في هــذه الاحتجاجــات الــتي انقســمت الى مجمــوعتين ، تتمثــل الاولى في الشــباب الــذين اطلقــوا الــدعوة علـى الفيسـبوك للتظـاهر ، والـذين طـالبوا بالغـاء دسـتور عـام ٢٠٠٢ ، وحـل مجلســي النــواب والشــورى ، وتأســيس مجلــس تأسيســي مــن ابنــاء الســنة والشـيعة ، وصـياغة دسـتور تعاقـدي جديـد الى غـير ذلـك مـن المطالـب ، امـا المجموعــة الثانيــة فتتمثــل بقــوى المعارضــة التقليديــة الــذين تراوحــت مطــالبهم بـين اقامـة مملكـة دسـتورية ودولـة مدنيـة وضـرورة ان يـتم انتخـاب الحكومـة ورئيس الوزراء[١] .

وعلـى الـرغم مـن المـزاعم الـتي يطلقهـا حكـام البحـرين والمسـتندة علـى حجـج غـير واقعيـة قوامهـا بـأن مـا يجـري في البحـرين هـو عبـارة عـن مـؤامرة ايرانيـة تسـتهدف اسـتقرار المملكـة، الا ان كثـيرا مـن الحقـائق تشـير الى رغبـة هـؤلاء الحكـام في حمايـة انفسـهم ومعاقبـة خصـومهم مـن جهـة، واسـتعدادهم لاسـتخدام مختلـف الوسـائل الضـرورية لتحقيـق الامـرين معـا[٢]، ويمثـل تـدخل قـوات درع الجزيـرة في البحـرين في ١٤آذار ٢٠١١ والمكـون مـن قـوات سـعودية واماراتيـة وقطريـة وصـلت الى اكثـر مـن ١٥٠٠ جنـدي خطـوة في هـذا الاتجـاه فهـو

[١] المصدر نفسه ، ص ص ٧٥ –٧٧ .
[٢] عمرو الشوبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

بـرأي السـلطة الحاكمـة احـدى الوسـائل الناجعـة لاخمـاد التظـاهرات واسـتبعاد الحـل التفاوضي للازمة الداخلية على المدى القصير .

ان التـدخل الخليجـي الـذي تم بموجـب اتفاقيـة الـدفاع المشـترك لـدول مجلـس التعـاون الخـايجي الموقعـة في العـام ٢٠٠٠ والـذي يـنص علـى انـه اذا تعـرض اي عضـو في المجلس لأعتـداء خـارجي فـأن ذلـك يعـد عـدوانا علـى مجلس التعـاون بأجمله تسـبب في تـأزيم العلاقـات الخليجيـة – الايرانيـة وتوترهـا لأن لكـل مـن الطـرفين وجهـة نظـر مختلفـة عـن الآخـر فيمـا يخـص تطـورات الوضـع في البحـرين ، فبالنسـبة للسـعودية الـتي لا تعـد اهـم القـوى الخليجيـة وانمـا الـداعم الـرئيس للبحـرين تـرى ان اي تحـريض شـيعي بمثابـة تهديـد شـبه وجـودي لهـا لسـببين : الاول كونـه يـأتي مـن ايـران ويخـدم المصـالح الايرانيـة ، والثـاني ، بوصـفه سـابقة خطـيرة تـنعكس علـى وضـعها الـداخلي ، فتواجـد ديمقراطيـة حقيقيـة علـى حـدودها يمكـن ان يشـجع نشـطائها ، وبشـكل اكثـر تحديـدا فـأن تمكـين الشـيعة البحـرينيين حسـب وجهـة نظرهـا يمكـن ان يلهـم شـيعة المنطقـة الشـرقية في السـعودية الـذي يشـكلون حـوالي نصـف سـكان المنطقـة ويـدفعهم الى المطالبـة بحقـوقهم السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية والدينيـة ، لهـذه الاسـباب لم تـتردد السـعودية ودول الخلـيج وبـادرت بالتـدخل دون الاعتمـاد علـى علـى الـدعم الامريكـي والـذي باتـت تنظـر اليـه بوصـفه شـريكا لا يمكـن الركـون اليـه وقت الازمات[1] .

امـا ايـران فهـي لم تلـق بثقلهـا وراء اي تظـاهرات او احتجاجـات كمـا فعلـت مـع احتجاجـات البحـرين الـتي وجـدت فيهـا مجـالا خصـبا لتغيـير المعادلـة الطائفيـة والسياسـية القائمـة في هـذا البلـد ، وتحقيـق مكاسـب اسـتراتيجية في المنطقـة مـن شـأنها ان تقلـب الكثـير مـن المـوازين والمعـادلات الاقليميـة[2] ، لـذا لم تـتردد عـن تأييـد الاحتجاجـات والـدفاع عنهـا

---

[1] يتمتع العديد من الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية بعلاقات قرابة مع شيعة البحرين ، وكانت حركاته السياسية في الماضي مرتبطة في كثير من الاحيان بشبكات بحرينية، للمزيد من التفاصيل ينظر : المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

[2] محمد برهومة ، التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة مابعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٦ ، اكتوبر ٢٠١١ ، ص ٦٦ .

وتأكيد شرعية مطالبها ، وتوجيه ادانة شديد اللهجة للنظام البحريني متهمة اياه بالاجرام وسفك الدماء ، واتهام وسائل الاعلام العربية والعالمية بالانتقائية في تغطية الثورات العربية عبر اهمالها المتعمد لاحداث البحرين ، وانتقاد موقف علماء السعودية الذين ايدوا اجراءات الحكومة البحرينية[١] ، وتصوير الازمة في البحرين على انها مواجهة بين اغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية ، واقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم ، والتنديد بالتدخل الخليجي من خلال ارسال قوات درع الجزيرة الى البحرين[٢] ، حيث هدد الرئيس الايراني (محمود احمدي نجاد) بأن " ايران لو تدخلت فستتغير خريطة المنطقة " اما رئيس مجلس الشورى الايراني (علي لاريجاني) فذكر في ١٩ مارس ٢٠١١ بأن ايران " لن تقف مكتوفة الايدي تجاه القمع في البحرين والتدخل السعودي"[٣] .

وعلى الرغم من التهديدات الايرانية المتكررة بالتدخل في الازمة البحرينية ، الا ان رد الفعل الخليجي المتشدد تجاه ايران ، وحرص الاخيرة على مصالحها من خلال تجنب اسلوب المواجهة المباشرة الغير مضمونة النتائج ، دفع طهران الى محاولة احتواء التوتر المتصاعد في علاقاتها مع دول مجلس التعاون بهدف الحيلولة دون تكريس الاستقطاب الخليجي ضدها[٤] ، والنأي بنفسها عن صفة الدولة الطائفية من خلال اسقاط البعض للبعد المذهبي لتفسير السلوك الايراني تجاه ما يحدث في البحرين[٥] .

---

[١] فراس هلال ، ايران والثورات العربية : الموقف والتداعيات ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١ ، ص ص ٧ – ٨ .

[٢] محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٥٧ .

[٣] مجموعة باحثين ، حال الامة العربية ٢٠١١ –٢٠١٢ : معضلات التغيير وآفاقه ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ، ص ص ٨٦ – ٨٧ .

[٤] د. عقيلة خرباشي ، الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاخر والمخاطر ، في د. عطاء الله فشار وآخرون ، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية ، الجزائر ، منشورات دار الحكمة ومجلة أبحاث ودراسات ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦ .

[٥] مجموعة باحثين ، حال الامة العربية . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

ان احتواء السلطات البحرينية لحركة الاحتجاجات الشعبية بالدعوة للحوار[1] وتعاملها المتشدد مع المعارضة لم يبق لها من خيار سوى التفكير في مصيرها بصمت ، لكن الهدوء الحذر الذي يسيطر على البحرين حاليا لن يستمر طويلا، فالنزاع بين ملكية مصممة على الحكم السلطوي واكثرية حريصة على ان يكون لها رأي في اختيار حكامها لم ينته بعد[2] بل ستكون له القابلية في اطلاق الاحتجاجات بين الفينة والاخرى.

وطالما ظلت المعادلة القائمة على اقلية مسيطرة واغلبية مستبعدة قائمة في البحرين، فأن قدرة النظام القائم على ايجاد انصار له في "الشارع السني" ستظل موجودة، خاصة بعد قيامه بتطبيق سياسات تجنيس على اساس مذهبي، وهو الامر الذي خلق ردات فعل شيعية واسعة، وفتح الباب اما تصريحات ايرانية اثارت الكثير من ابناء البحرين، وساعدت النظام بدوره على الحصول على مزيد من الدعم من قطاعات في الشارع البحريني بغرض الحفاظ على "هويته السنية".

وسيظل نجاح عملية الاصلاح السياسي في البحرين متوقفا على قدرة الطرفين على الفكاك من اثر المعادلة الطائفية والاجندات الطائفية لصالح طرح رؤية مدنية ديمقراطية تضع الاسس لنظام ملكي دستوري ، وتنطلق من المواطنة كقيمة عليا قادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوناتها .

فأذا نجحت الحركات الاجتماعية البحرينية المعارضة في جذب اعضاء متحاورين من السنة والشيعة ، فأن هذا سيعني بداية الاصلاح الحقيقي في البحرين، واذا بدأ النظام الاصلاح السياسي والدستوري الحقيقي، فأنه سيضطر بالضرورة الى التخلي عن كثير من سياساته التمييزية بحق الشيعة ويؤسس لملكية دستورية قائمة على المواطنة ودولة القانون ، وهو الامر الذي لم يقدم عليه كلا الطرفان بعد[3].

---

[1] د. محجوب الزويري ، ايران الثورية والثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية ومآلاتها ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ٦ .

[2] عمرو الشوبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

[3] توبي جونز ، البحرين : مملكة الصمت ، مقال منشور على موقع مؤسسة كارنيغي للسلام : www.carnegie.net

يفـترض ذلـك تغيـيرا للثقافـة السياسـية السـائدة في المجتمـع، وهـذا الامـر لـيس سـهلا بـل يتطلـب عمـلا جـادا وصـادقا مـن قبـل الدولـة ورمـوز الاعتـدال والتقـارب في المؤسسـة السـنية وقـوى الاسـلام السياسـي بشـقيه السـني والشـيعي فضـلا عـن القـوى العلمانيـة والليبراليـة بغيـة تأسـيس ثقافـة سياسـية جديـدة قائمـة علـى الحـوار والتواصـل، وتتجـاوز حـالات الانفـلات والشـحن المـذهبي، وان جاءت احيانا من داخل اروقة ومناقشات البرلمان[١] .

كمـا يتطلـب ذلـك تعزيـزا لمبـدأ المواطنـة الـذي يعلـو فـوق جميـع اعتبـارات وفـوارق الـــدين او المـــذهب او العـــرق، ويتســـاوى في ظلـــه المواطنـــون في توزيـــع الثـــروة والســـلطة، والابتعـــاد عـــن اســـتغلال التعدديـــة المذهبيـــة لتحقيـــق مكاســـب خاصـــة، والكـــف عـــن التشـكيك في وطنيـة الشـيعة او ولائهـم لأوطـانهم لأن هـذا يعـوق مـن انـدماجهم في المجتمـع ويسـهم في تـوجههم للخـارج طلبـا للحمايـة والـدعم ،والتشـجيع علـى وجـود مراجـع تقليـد شيعية محلية تغـني عـن الاتجـاه الى تقليـد مراجـع خـارج الحـدود لتقليـل سيطرة المراجـع الدينيـة علـى الشـيعة العـرب، والادارة السـليمة للتعدديـة المجتمعيـة في الـبلاد، والقضـاء علـى اشـكال التمييـز كافـة ضـد الشـيعة، وفصـل الصـراع السياسـي الاقليمـي مـع ايـران عـن التعامـل مـع الشيعة العرب على المستوى الداخلي[٢] .

الخاتمة :

اضـطرت دول الخلـيج العـربي في اثـر نهايـة الحـرب البـاردة وحـرب الخلـيج الثانيـة الى التجـاوب مـع المتغـيرات العالميـة والاقليميـة الـتي تبعتهـا وتقـدمت خطـوات نحـو الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان، الا ان البحـرين ظلـت مصـرة علـى تعليـق دسـتور الـبلاد وتعطيـل المجلـس النيـابي المنتخـب منـذ عـام ١٩٧٥، ولكنهـا تحـت ضـغط الظـروف الدوليـة والمحليـة المتمثلـة في صـورة مظـاهرات مسـتمرة منـذ منتصـف تسـعينات القـرن الماضـي طالبـت بعـودة الحيـاة السياسـية والديمقراطيـة وحقـوق الانسـان، اضـطر ملـك البحـرين الى اجـراء اصـلاحات سياسـية اردفهـا بأصـدار دسـتور يحمـل نزعـة تسـلطية ممـا ادى الى تـوتر الوضـع في البحـرين منـذ عـام ٢٠٠٢ تمثلـت في صـورة مظـاهرات متقطعـة

[١] د. باقر النجار، الطائفة والمواطنة والاسلام السياسي في البحرين، مجلة حوار العرب، عدد ١٤، يناير–كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ١٥
[٢] شحاتة محمد ناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٧ –٥٠ .

ومقاطعة للانتخابات النيابية وتشكيل عدد من الجمعيات المعارضة للنظام وهذا الوضع وصل ذروته باندلاع انتفاضة شباط ٢٠١١.

ان البحرين التحقت بركب موجة التغيير التي عمت عدد من الدول العربية ، لكن اذا كانت هذه التغييرات قد اندلعت فجأة فأن التغيير في البحرين لم يكن مفاجئا وانما كانت له مقدمات فالبحرين وكما ذكرنا آنفا.

سيكون من الصعب حل المعضلة الحالية في البحرين في حال تمسك كل طرف بمطالبه واطروحاته السياسية التي لا تتفهم مطالب الطرف الآخر وحاجاته، ان مصلحة البحرين تتطلب من النظام والافراد والجماعات والقوى السياسية والدينية الانفتاح على بعضهم البعض، والاحتماء بالوطن بوصفه الجامع لكل الهويات بدل اللجوء الى الهويات الفرعية مل الطائفة التي تزيد من حالة الانعزال والشعور الدائم بالتهميش، وايجاد الحلول المثلى للمشاكل المتراكمة في البحرين والتي من شأن حلها تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي لفئات عدة في المجتمع نحو الافضل، والالتفاف حول مشروع وطني يحفظ للنظام بقاءه وللبلد استقراره وللمجتمع وحدته وللمواطن حقوقه واحتياجاته، محتضنا ابناء الوطن كافة ومتجاوزا تركة الماضي والنوازع والعلاقات ما قبل المدينية.

Bahrain's political development after 1975

Assistant professor:
Ibtesam Mohammed Al- a'ameri

Abstract

Since thirties of the past century, many claims appeared in Bahrain to reform the political situation of the country, through establishing a constitution and found parliament elected by the people. This popular pressure succeeded to force the royal family to declare a constitution on 1973, which seemed to have shared characteristics between both the parliament and presidential systems. But the work with this constitution didn’t continue long .This matter led to a great opposition against the ruling regime which obliged it to establish a new constitution on 2000 year through which the king tried to dominate his control over the authority, that causes the gap to be wider between the people and regime, and finally led the people to make uprising on 14th February 2011 to express their refusal of the government dominated procedure.